التاريخ اللكمّي وكتابة التاريخ عند العرب

د. شارل بيلات

لما شرفتني الجامعة الليبية فدعتني إلى إلقاء عدة محاضرات في طرابلس وبنغازي حاولت أن أطرق مختلف الأبواب وأتناول شتى الموضوعات تنويعاً للمواد وترويحاً للنفوس فاخترت خاصة موضوعاً عساه ألا يكون مملاً ويبعث على السآمة والإعراض بدلاً من الابتهاج والإقبال خصوصاً أني لا أراه ساراً مطرفاً مع أنه لذو شأن في نظر من يريد أن يعرج عن الطرق المعبدة فيتوغل إلى مجاهل الماضي ملتمساً في المصادر العربية معطيات منسية مهملة ربما ترضي أشد المؤرخين تحقيقاً وأكمل خبراء العلوم الحديثة تدقيقاً ؛ فلقد عزمت على القول في التاريخ الكمي وعبرت أثناء المحاضرة التي ألقيتها في بنغازي عما خطر ببالي من خواطر وأفكار حول التاريخ بوجه عام وحول اتجاهات كتابته في عصرنا هذا مستهدفاً هدفاً آخر من شأنه أن يقر العيون ويثلج الصدور لأن الأبحاث التي قمت بها تدل على أن كتابة التاريخ لها عند العرب أصالة وطرافة ففازت بقصب السبق في هذا المضمار إذ تزودنا المؤلفات القديمة بتفاصيل لا توجد غالباً في كتب التاريخ المعاصرة لها في الأقطار الأخرى .

فقلت توطئة لحديثي أني لما شرعت في دراسة الجاحظ وآثاره اضطررت إلى الخوض في تاريخ العرب والمسلمين فدرست أخبار البصرة من زمان تأسيسها إلى القرن الثالث الهجري؛ ثم حملتني الظروف على تحرير عدد لا بأس به من المقالات التاريخية في دائرة المعارف الإسلامية، وقد دعتني أخيراً لجنة الموسوعة البريطانية الصادرة في الولايات المتحدة إلى كتابة القسم الخاص

بتاريخ العراق الإسلامي ؛ ومع ذلك كله لا أراني مؤرخاً بمعنى الكلمة الصحيح إلا أن مجال التاريخ قد صار اليوم واسعاً فسيحاً حتى يستطيع الأديب أن يصبح مؤرخاً دون أن يشعر .

فلا يخفى أن المؤرخين لم يهتموا أثناء قرون طوال إلا بالملك وبلاطه وبالحوادث العسكرية والديبلوماسية وبترجمة أكابر الرجال ؛ والآن إن تجاسر أستاذ على ذكر بعض التواريخ وسرد الحوادث التي حدثت مرة واحدة في مدة طويلة من الزمان لم يعد طلابه ينظرون إليه بعين الاعتبار و لاحترام لأن طريقته في نظرهم بالية لاغية، فإن الأبحاث التاريخية في يومنا الحاضر تتناول حياة الشعوب وحضارتهم على اختلاف وجوهها وتعتني بالمعطيات الإقتصادية والاجتماعية والدينية والنفسية والديموغرافية والإحصائية وبالوقائع المتكررة على مر السنين والقرون مرتبطة كانت بالإنسان أو بالطبيعة .

فإن التاريخ بعد أن كان فناً من الفنون على ما يتصوره كثير من الناس أمسى علماً من العلوم فيحتاج إلى أرقام وحسابات ويفتقر إلى إحصائيات دقيقة صادقة ؛ ولكن المعطيات اللازمة ليست دائماً تحت تصرف الباحثين ولذلك ينقسم الزمان في نظر الخبراء بهذا الشأن إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

١ ــ يمتد القسم الأول مبتدئاً من الوقت الحاضر على المدة التي نشرت فيها الحكومات أرقاماً متنوعة وبطبيعة الحال لا ترجع هذه الفترة إلى ما قبل أوائل القرن التاسع عشر في الأقطار التي تدعي أنها متقدمة ؛ وعلى سبيل المثال أذكر أن الجويات أي الأرصاد الجوية لم تبتدىء في فرنسا بصورة علمية إلا سنة ١٨٧٣ فليس لدينا أخبار صحيحة فيما يخص درج الحرارة وتغير الطقس إلا لمدة قرن واحد .

٢ ــ ثم هناك مدة لم تعدم فيها الأرقام وإنما هي غير متواصلة متناسقة لأنها مبعثرة في مصادر مختلفة ولا يعثر عليها الباحث إلا عن طريق المصادفة أو بكثير من الكد والمشقة .

٣ ـ وأخيراً تمتد قبل الفترة الثانية مدة أطول من الأخريين لا تزود المصادر المعاصرة لها أو المتأخرة عنها بأرقام ذات شأن .

ترتكز الملاحظات السابقة حول تقسيم التاريخ على نتائج الأبحاث التي قام بها خبراء علم الاقتصاد الذين يعبرون عن الفترة القريبة منا قائلين أنها الفترة الإحصائية أو مدة التاريخ الكمي وربما تسمى أيضاً مدة التاريخ السلسلي مع أن التاريخ السلسلي يتناول سلاسل من الحوادث واقعة فيما قبل الفترة الإحصائية ، فيعتمد على معطيات مرقمة مسلسلة لجملة من الوقائع والظواهر المتكررة دون أن تكون السلاسل متواصلة متتابعة .

ففيما يخص الأقطار الإسلامية يلوح أن التاريخ الكمي المحض لا يرجع إلى عهد بعيد لعدم الإحصائيات وغيرها من المعطيات المرقمة ، ومع ذلك فيمكننا أن نستخرج من المحفوظات والمصادر التاريخية أو الأدبية العامة ما يجعلنا نعتبر أن التاريخ السلسلي يمتد هنا على مدة أطول منها في الغرب كما سنرى عن قريب ، ولا سيما منذ اختراع الآلات الألكترونيكية التي تساعدنا على إمداد بعض السلاسل وسد الثلم الموجودة في المصادر .

وقد يكون من المفيد أن أذكر أهم النزعات التي تتسم بها كتابة التاريخ عند العرب وكيف تصوروا التاريخ لكي نستطيع أن نلم بما في مراجعنا مما يتفق وشروط المناهج الحديثة ؛ فإن ألقينا نظرة إجمالية على ما حافظ عليه الزمان من الكتب التاريخية الضخمة لاحظنا فيها بعض الائتلاف إلى جانب الاختلاف الواضح ولا يمكننا إلا بجهود شاقة أن ندرك كيف تصور أصحابها سير التاريخ عامة وتاريخ الإسلام خاصة إلى أن جاء ابن خلدون فأدلى بآرائه السديدة وبسط نظريته البديعة ؛ ومع ذلك نعلم أن القرآن والأخبار الواردة فيه سببت نشوء علم التاريخ عند المسلمين إذ كان من الضروري في نظر المفسرين أن يبحث عنها ؛ ثم إلى جانب ذلك أصبح النبي مركز النشاط التاريخي فلم يلبث أن نشأ فن السيرة والمغازي وأضيف إليه علم ذو خطورة بالغة بالنسبة إلى ما نحن

بصدده ألا وهو علم الحديث فاستوجب أبحاثاً دقيقة عن الرواة والمحدثين وغيرهم من الفقهاء وأحدث فن التراجم ؛ ومن جهة أخرى فإن إنشاء الديوان دعا إلى البحث عن المؤمنين المتمتعين بالعطايا وعن أنسابهم وسابقتهم وما أشبه ذلك فأصبح علم الأنساب جزءاً مهماً من أجزاء التاريخ ؛ ومما ينبغي أن ألح عليه في هذا الصدد أن الإدارة المالية احتاجت إلى معرفة أحوال الفتوح أعنوة افتتحت البلدان أم صلحاً فصار تاريخ الفتوح قسماً لا يستهان به من أقسام التاريخ الإسلامي وقد نجد في المؤلفات المفردة لهذا الباب وفي الكتب الداخلة في نطاق الجغرافية أرقاماً دقيقة صادقة تخص مبلغ الخراج في مختلف النواحي فتقترب طريقة الكتّاب الذين خلفوا مؤلفات ثمينة إلى منهاج التاريخ السلسلي ، ولا أقول الكمي لأن المبالغ والأرقام المذكورة ليست بمتواصلة ولا تمتد على مدة طويلة بدون انفصال ؛ كما أننا قد نعثر في الوثائق التجارية على معطيات متفرقة لا تخلو من أهمية بالنسبة إلى موجبات التاريخ السلسلي أيضاً .

ومع ذلك فلا يجوز أن ندعي أن كتابة التاريخ عند العرب وغيرهم من الأمم علم من العلوم الرياضية فليس فيها مجال واسع للحسابات اللهم إلا ما قد ذكرته آنفاً من مميزات عدد قليل من المؤلفات ؛ وخلاصة القول أن الأمور المادية والاقتصادية والمالية لم يهتم بها المؤرخون إلا عرضاً .

فإن الأرقام ــ والحق يقال ــ لم تدخل في التاريخ الغربي إلا في أواخر القرن التاسع عشر حينما بدأ الخبراء يعتنون بالأسعار والأجور ، ثم أن الأزمة التي عمت أوربا وأمريكا في سنة ١٩٢٩ شجعت الأبحاث في هذا الميدان حتى أصبح وجه مهم من وجوه التاريخ مادياً انتفاعياً يستعمل لحل المشاكل المعاصرة بعد أن كان وسيلة فعالة لتثقيف الملوك وتخليد مآثرهم والإخبار عن الأنبياء والرسـل .

فيحتاج إذن المتخصصون إلى أرقام صحيحة والمسألة الأولى هي هل نستطيع أن نثق عامة بما ورد منها في كتب التاريخ ؟ فنقرأ مثلاً أن في معركة

من المعارك « قتل ممن أدركه الإحصاء كيت وكيت » وبما أن أهل القتلى كانوا يأخذون معاشاً من الديوان يغلب على الظن أن الإحصاء كان صحيحاً، ومع ذلك يبدو أن الأرقام المذكورة مضخمة لاتتفق والحقيقة في أكثر الأحوال ؛ ومن ناحية أخرى يجدر بي أن أسوق مثالاً ناطقاً بنفسه : عندما كنت أبحث عن تاريخ البصرة حاولت أن أخمن عدد سكانها ؛ فوجدت للرعيل الأول ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٨٠٠ ، ثم يقال أن في سنة ٣٦ قتل من البصريين في وقعة الجمل ما بين ٢٥٠٠ و ٥٠٠٠ رجل ؛ ثم يذكر البلاذري أن عدد المقاتلة في أواخر القرن الأول قريب من ٨٠٠٠٠ مقاتل وعدد العائلات ١٢٠,٠٠٠ فيستنتج من هذه الأرقام أن عدد السكان كان تقريباً ٦٠٠,٠٠٠ بيد أن الجمشياري يقول أن ٨٠,٠٠٠ تمثل عدد المقاتلة وأهاليهم ؛ فما العمل يا ترى ؟

ومما لا شك فيه أن أكثر الأرقام الموثوق بها موجودة في آثار الجغرافيين والكتاب والأدباء ؛ فلقد ذكرت الخراج ومبالغه المأثورة صحيحة لا محالة ؛ ومن جهة أخرى لقد نقب الأستاذ أشتُر ونقر في أنواع مختلفة من الكتب فجمع معطيات ذات قيمة لا ترد فيما يخص الأسعار والأجور في القرون الوسطى وإن لم تتوفر في عمله شروط التاريخ الكمي ؛ أما التاريخ السلسلي فلا تخلو من بعض الأخبار من أن تنتمي إليه وتدخل في نطاقه؛ فيعتقد مثلاً أن الطاعون يتكرر تكراراً منتظماً ومن المعلوم أن المؤرخين يذكرون الأوبئة كلما حدثت في صقع من الأصقاع : فلو أقيمت لائحات مستمدة عناصرها من كتب التاريخ لأمكن أن تدعم آراء الخبراء أو تنقض ؛ أما المناخ فلا نستطيع أن نلم بتغيراته إلماماً مرضياً وإنما تمكننا النجوم الزاهرة لأبي المحاسن مثلاً وغيرها من المؤلفات من تتبع ارتفاع النيل سنة سنة وحالة الجو في أعالي مجراه وهلم جرا .

وهناك نقطة أخرى مهمة، فمن المشكلات التي واجهها أصحاب كتب التراجم طول الأعمار ولا تخفى أهمية هذه المسألة أي معرفة معدل العمر في مدة معينة من الزمان إذ نرى الآن أن بعض المصاعب الاقتصادية والمالية تنجم

عن تزايد طوله بفضل التقدم في الميدان الطبي ؛ فيظهر لأول وهلة أن تخمين معدل الأعمار فيما يخص الإسلام في القرون الوسطى غير ممكن لعدم المعطيات الكاملة الموثوق بها : فإن أراد معهد من معاهد الرأي العام أن يعرف قبل الانتخابات اسم الرئيس الذي سينتخب يكتفي بسؤال عدد معين من الناخبين ممن يمثل في نظر السائلين جميع قطاعات الرأي العام إذ تعذر سؤال كافة الناخبين ؛ فلا شك أن كتب التراجم تزودنا بأرقام قد نستخرج منها معدل طول الأعمار في فترة محدودة وفي قطاع خاص أو طبقة ممتازة من الناس أي العلماء والمحدثين والفقهاء ومن يشبههم ؛ فلقد حاولت على سبيل الاختبار أن أستفيد من شذرات الذهب لابن العماد فأيقنت أن مثل هذه الطريقة من شأنها أن تفضي إلى نتائج مرضية؛ أما تراجم الصحابة فلا أستبعد إمكانية الاستفادة منها لتخمين عدد سكان مكة والمدينة في عهد النبي ؛ فلم أقم ببحث حقيقي في هذا الميدان وإنما جربت المنهاج الذي أقترحه في وجه آخر من الأبحـــاث :

ذلك أنني لاحظت أن مصعباً الزبيري صاحب نسب قريش يخصص لكل قرشي فقرة فيقول : « ولد فلان فلاناً وفلاناً وفلانة ولدت لفلان فلاناً وفلاناً، وأمهم فلانة ؛ فولد أيضاً فلاناً فلاناً ألخ وأمهم جميعاً فلانة وقد ولدت لفلان فلاناً وفلاناً وهلم جرا » . وهكذا نعرف عدد من ولدت تلك المرأة من الأولاد؛ ومن سوء الحظ يقتصر مصعب أحياناً على ذكر رجل دون تعداد أولاده فيقول : « تزوج فلانة فولدت له » ، أو « من ولد فلان فلان » الخ » .

وبالرغم من هذا التقصير أحصيت ٧٠٠ قرشية من معاصرات الرسول وممن عشن قبيله أو بعيده، فوجدت ١٧٢٦ ولداً أي معدل ٢,٤٦ لكل واحدة منهن ، إلا أن عدد البنين يبلغ ١٣٢٧ (المعدل : ١,٨٩) بيد أن عدد البنات لا يتجاوز ٣٩٩ (المعدل : ٠,٥٧) ، وهذا محال لأنه لا توجد أمة عدد البنين فيها يزيد على عدد البنات هذه الزيادة ؛ قال الجاحظ في كتاب البلدان : « إن آل أبي طالب أحصوا منذ أعوام وحصلوا وكانوا قريباً من ألفين وثلاثمائة ثم

لا يزيد عدد نسائهم على رجالهم إلا دون العشر وهذا عجب ؛ وإن كنت تريد أن تعرف فضل البنات على البنين وفضل إناث الحيوانات على ذكورها فابدأ وخذ أربعين ذراعاً عن يمينك وأربعين ذراعاً عن يسارك وأربعين خلفك وأربعين أمامك ثم عدّ الرجال والنساء حتى تعرف ما قلنا » .

ثم اخترت ٥٠ امرأة ولدن خمسة أولاد فصاعداً ، فوجدت ٣٤٠ ولداً (المعدل : ٦,٨٠) منهم ٢٢٣ ابناً (المعدل : ٤,٤٦) و ١١٧ بنتاً (المعدل : ٢,٣٤) ؛ ثم تناولت فريقاً آخر من النساء أي المتزوجات منهن فوجدت مائة ولد وولدين منهم ٦٧ ابناً (المعدل : ٢,٤٨) و ٣٥ بنتاً (المعدل : ١,٢٩) ؛ فلقد اعتمدت بادىء ذي بدء على النساء كما ترون ، معتقداً أن الأرقام المخرجة من نسب قريش تكفي منطلقاً إلى تخمين معدل الولادات السنوية والتزايد السنوي أيضاً ، ولما لم يرضني ما ألفيت التفتُّ إلى الرجال ، فأحصيت ٣٥٠ رجلاً ووجدت ١١٧٨ ابناً ولم أعد البنات ، ثم أحصيت أولاد النبي والخلفاء الراشدين فوجدت ٣٨ ابناً و ٣٥ بنتاً ؛ ثم قمت بحسابات وإحصاءات أخرى راجياً أن أبلغ المقصود .

فإن أخذنا عدد البنين الذين ولدتهم ٧٠٠ امرأة (أي : ١٣٢٧) وعدد البنين الذين ولدهم ٣٥٠ رجلاً (أي : ١١٧٨) رأينا أن ١٠٠٠ ابن ولدهم ٥٢٧ امرأة و ٢٩٧ رجلاً فقط ، مما يدل :

١ – على أن لكل قرشي ١,٧٧ زوج في المتوسط ، وهذا الرقم له أهميته وقيمتـــه .

٢ – على أنه إن ولد ٥٢٧ + ٢٩٧ = ٨٢٤ شخصاً ١٠٠٠ ابن في مدة حياتهم .

بقي علينا أن نخمن متوسط طول الأعمار لنعرف معدل ولادات البنين في كل سنة .

ففي المجتمعات التي فيها أحوال مدنية وإحصاءات يسهل تعيين معدل الولادات : فيؤخذ عددها العام ويقسم على عدد السكان ويضرب الخارج

بمائة حتى تعرف النسبة المئوية ؛ ثم إن أريد معدل تزايد السكان أُخذ عدد الولادات وطرح منه عدد الوفيات وزيد على الفضل أو نقص منه عدد الداخلين والخارجين من النازحين والمهاجرين وقسم المبلغ على عدد السكان ثم ضرب الخارج بمائة حتى يعرف المتوسط السنوي لتزايد السكان .

فلسنا نعلم فيما يخص عصر الرسول عدد الولادات السنوي ولا عدد الوفيات ولا عدد السكان : فما العمل ؟ فإن عرفنا معدل الأولاد في كل عائلة من العائلات كفى أن نقسم هذا الرقم على طول العمر ونضرب الخارج بمائة لنحصل على نسبة الولادات المئوية ؛ فعلى سبيل المثال إن كان معدل الولادات في كل عائلة خمسة أولاد ومعدل طول العمر ٥٠ عاماً كان معدل الولادات :

$$\frac{٥ \times ١٠٠}{٢ \times ٥٠} = ٥ \text{ في المائة ؛ ثم إن أردنا معدل التزايد طرحنا ٢}$$

(الوالدين) من النسبة السابقة ؛ ولكن هذه النظرية لا تنطبق على مجتمع يجوز فيه تعدد الزوجات ؛ فاضطررت إذن إلى إدخال ١,٧٧ في الحساب ، ثم اعتبرت على سبيل الافتراض أن طول الأعمار كان معدله ٤٠ عاماً في ذلك العصر وأن ما ولدته كل امرأة من الأولاد كان ٣,١ وكل رجل ٥,٥ ؛ فالحاصل :

$$\frac{٥,٥ \times ١٠٠}{٤٠ \times (١ + ١,٧٧)} = ٥ \text{ في المائة تقريباً ؛ ونتيجة ذلك كله أن معدل}$$

الولادات السنوي كان في قريش يقرب من خمسة في المئة وهذا الرقم مقبول .

ثم قمت بحسابات أخرى فوجدت أن تزايد القرشيين كان ٢,٥٠ في المئة تقريباً وهذا الرقم مقبول أيضاً .

لعلكم تتساءلون عن صحة الأرقام التي حصلت عليها معتمداً على أعداد مفترضة كمعدل طول الأعمار وعدد الأولاد لأن صاحب نسب قريش كثيراً ما يهمل البنات ولا يعتد إلا بالذكور ، ولكني قمت بمجرد تجربة إعدادية ولا أدعي أن نتائج حساباتي صحيحة غير مشكوك فيها بل وددت لو شرع طالب

من الطلاب في بحث جديد واستغل مصادر أخرى وحصل على أرقام مغايرة لما حصلت عليه فسررت عندئذ سروراً شديداً ورأيتني من الأوائل في هذا الميدان الذي لا تخفى أهميتهعلى من يعتني بتاريخ الإسلام على اختلاف وجوهه.

وفي الختام أعتذر إليكم إن أمللتكم مع حسن نيتي إذ رميت إلى إبراز قيمة المؤلفات العربية بالقياس إلى التاريخ الأوربي، وأرجو من الباحثين العرب أن ينتهجوا مثل هذا المنهج لأن فيه عبرة لمن يعتبر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .